

# موازن المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف

### نظرة عامة

تدهورت أوضاع موازين المدفوعات للدول العربية كمجموعة خلال عام 2009، إثر الركود في الاقتصاد العالمي وآثاره على أسعار المواد الأولية، ومنها بوجه خاص النفط، وعلى حركة التجارة والسياحة والاستثمارات الخارجية. ولقد تحول الفائض الكلي لموازن المدفوعات للدول العربية كمجموعة الذي بلغ حوالي 202 مليار دولار في عام 2008 إلى عجز وصل إلى نحو 18 مليار دولار في عام 2009. وقد نجم عن ذلك تراجع الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول العربية كمجموعة من حوالي 920 مليار دولار إلى نحو 914 مليار دولار خلال الفترة نفسها. وقد تراجع فائض ميزان الحساب الجاري للدول العربية كمجموعة من حوالي 319 مليار دولار في عام 2008 إلى نحو 60 مليار دولار في عام 2009، جاءت أساساً جراء الانخفاض الحاد في فائض الميزان التجاري بعد التراجع الكبير في عوائد الصادرات النفطية. أما العجز في صافي التحويلات الجارية فقد ارتفع بصورة طفيفة ووازنه إلى حد ما انخفاض العجز في ميزان الخدمات والدخل. وفيما يتعلق بميزان الحساب الرأسمالي والمالي، فقد تحول من عجز مقداره حوالي 185 مليار دولار في عام 2008 إلى فائض بلغ حوالي 18 مليار دولار في عام 2009 نتيجة تحول صافي التدفقات المالية والرأسمالية إلى الداخل لبعض الدول العربية النفطية في ظل تزايد مخاطر الاستثمار في الخارج وضعف العائد عليه.

ولقد تراجع فائض ميزان الحساب الجاري في جميع الدول المصدرة الرئيسية للنفط، وصاحب ذلك تراجع في صافي التدفقات المالية والرأسمالية للخارج وتحولها في بعض الحالات لصافي تدفق للداخل، وهو ما أدى إلى تسجيل عجز كلي في ميزان المدفوعات لكل من السعودية والإمارات والعراق، وتراجع الفائض الكلي لكل من قطر والجزائر وليبيا، بينما ارتفع الفائض الكلي للكويت. وجدير بالذكر أن كافة هذه الدول باستثناء العراق والإمارات قد سجلت زيادة في تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات في عام 2009 مقارنة بالعام السابق. وفيما يتعلق بالدول العربية الأخرى، فقد حققت جميعها عجزاً في ميزان الحساب الجاري باستثناء البحرين، بينما تراجع صافي التدفقات المالية والرأسمالية للداخل في بعض منها، وهو ما أدى إلى تحقيق كل من تونس ولبنان والمغرب فائضاً كلياً في ميزان المدفوعات، بينما حقق كل من البحرين وجيبوتي والسودان وسورية ومصر وموريتانيا واليمن عجزاً كلياً في ميزان المدفوعات.

وعلى صعيد الدين العام الخارجي، فقد ارتفع إجمالي المديونية العامة الخارجية القائمة في ذمة الدول العربية المقترضة بنسبة 3.3 في المائة في عام 2009 ليلعب 162.3 مليار دولار. ويعود الارتفاع في المديونية الخارجية العربية بالدرجة الأولى إلى تراجع الوضع المالي الكلي في معظم الدول العربية المقترضة الذي أفرزته الأزمة المالية العالمية. أما خدمة الدين العام الخارجي، فقد انخفضت بنسبة 17.4 في المائة في عام 2009 بعد قيام الأردن بزيادة خدمة مديونته الخارجية بشكل استثنائي في عام 2008 جراء سداه المبكر لجزء من هذه المديونية آنذاك.

وفيما يتعلق بمؤشرات المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة كمجموعة، فقد ارتفع مؤشر نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي من 21.8 في المائة في عام 2008 إلى 22.9 في المائة في عام 2009 نتيجة ارتفاع حجم الدين العام الخارجي لمعظم هذه الدول. أما مؤشر خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات فقد انخفض من 6.3 في المائة إلى 6 في المائة خلال الفترة نفسها، بسبب تراجع حجم خدمة الدين العام في العديد من هذه الدول، وخصوصاً الأردن.

وبالنسبة لتطورات أسعار صرف العملات العربية عام 2009، أدى تحسن سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل اليورو والجنيه الإسترليني إلى ارتفاع قيمة معظم العملات العربية المثبتة بالدولار. وفي المقابل، تراجعت قيمة معظم العملات العربية التي تتبع نظم التعويم (المدار أو الموجه) مقابل الدولار. وفي إطار جهود الدول العربية في مواجهة تأثيرات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على استقرار سعر صرف عملاتها الوطنية، فقد تدخلت السلطات النقدية في عدد من الدول العربية بصورة حذرة، وذلك بضخ الصرف الأجنبي في السوق وتخفيف الضغوطات على قيمة عملاتها.

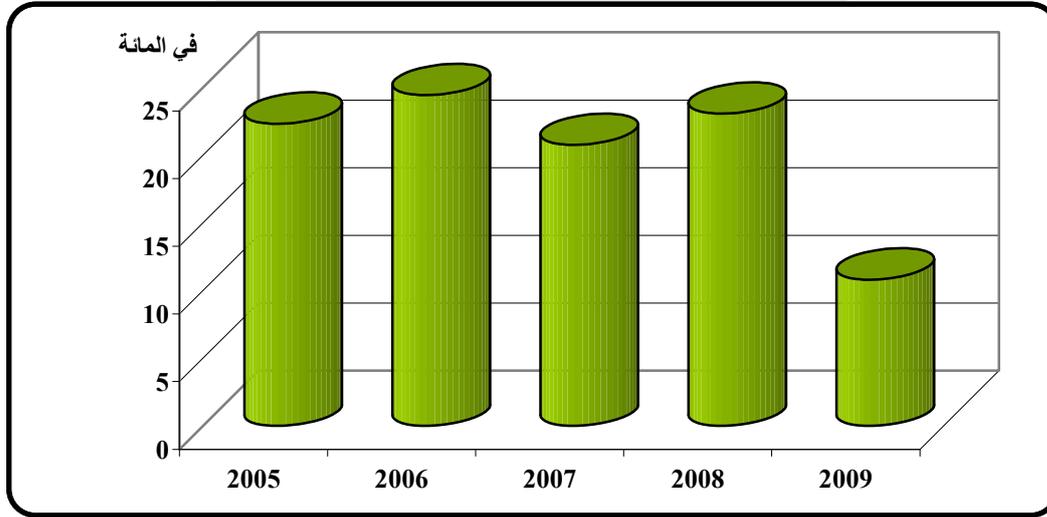
## موازين المدفوعات

### الموازين التجارية

تراجع فائض الميزان التجاري للدول العربية خلال عام 2009 بصورة ملحوظة، حيث بلغت نسبة التراجع 58.1 في المائة، ليقصر على 185 مليار دولار مقابل 441.3 مليار دولار خلال عام 2008. ويأتي التراجع الملموس في الفائض خلال عام 2009، بعد أن كان قد حقق ارتفاعاً كبيراً خلال عام 2008 بلغت نسبته 39.7 في المائة. وجدير بالذكر أن فائض الميزان التجاري للدول العربية قد شهد تقلبات ملموسة في السنوات الثلاث الماضية. ويعزى تراجع الفائض التجاري خلال عام 2009 إلى الانكماش الملموس لحصيلة الصادرات السلعية العربية، إثر الركود في الاقتصاد العالمي الذي نجم عنه تراجع أسعار النفط والمواد الأولية الأخرى. أما بالنسبة للواردات السلعية العربية فقد تراجعت أيضاً بسبب التباطؤ الاقتصادي وتراجع أسعارها العالمية، لكنها تراجعت بمعدل قل بكثير عن معدل تراجع الصادرات. ففي الوقت الذي تراجعت فيه قيمة الصادرات السلعية الإجمالية العربية بنسبة 31.8 في المائة في عام 2009، بعد أن

ارتفعت بمعدل 34.5 في المائة في العام السابق، اقتصر تراجع قيمة الواردات السلعية الإجمالية العربية (قوب) على نسبة 13.3 في المائة مقابل ارتفاع بلغت نسبته 31 في المائة في عام 2008. وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن التراجع المحدود نسبياً للواردات يعكس في جزء منه كونها واردات أساسية، إضافة للجهود التحفيزية التي بذلتها العديد من الدول العربية لمواجهة التباطؤ في النشاط الاقتصادي وآثاره السلبية على البطالة ومستويات المعيشة. وقد تراجعت نسبة فائض الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ 10.9 في المائة في عام 2009 مقارنة مع 22.9 في المائة في عام 2008، الملحقان (1/9) و(2/9) والشكل (1).

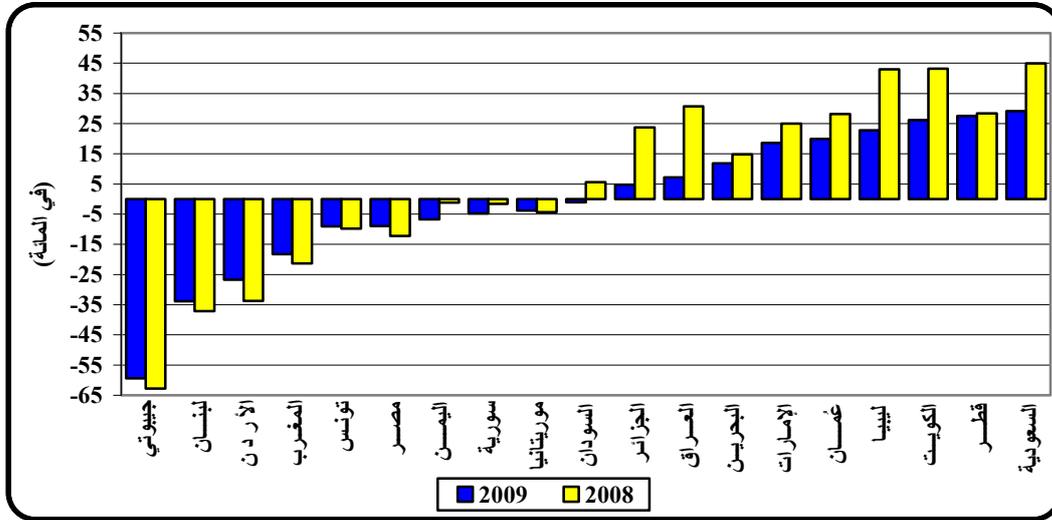
الشكل (1) : نسبة الفائض في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي لإجمالي الدول العربية، 2005-2009



المصدر: الملحق (2/9).

وعلى مستوى الدول فرادى، شهدت جميع الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط تراجعاً ملموساً في فوائض الموازين التجارية خلال عام 2009، والذي جاء بعد أداء استثنائي جيد في عام 2008. فقد تراجع فائض الميزان التجاري للجزائر بنسبة 81.4 في المائة ليقتصر على 7.6 مليار دولار، بما يمثل 5.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. كما تراجع في العراق بنسبة 78.8 في المائة ليصل إلى 7.1 مليار دولار، بما يمثل 7.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتقلص الفائض في ليبيا بنسبة 61 في المائة ليصل إلى 14.5 مليار دولار، بما يمثل 22.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وانكمش فائض الميزان التجاري للسعودية بنسبة 49.7 في المائة ليبليغ 107.4 مليار دولار، بما يمثل 29.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. كذلك تراجع الفائض للكويت بنسبة 48.1 في المائة ليصل إلى 33.2 مليار دولار، ممثلاً 30.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وانخفض الفائض للإمارات بنسبة 33 في المائة ليبليغ 42.1 مليار دولار، بما يمثل 18.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وفيما يتعلق بباقي دول المجموعة، فقد تراجع الفائض في عُمان بنسبة 46 في المائة وقطر بنسبة 24.1 في المائة، الشكل (2).

الشكل (2) : نسبة رصيد الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي  
للدول العربية، 2008-2009



المصدر: الملحق (2/9).

وبالنسبة لبقية الدول العربية المصدرة للنفط، تحول فائض الميزان التجاري للسودان الذي كان قد بلغ 3.4 مليار دولار في عام 2008، إلى عجز في عام 2009 وصل إلى 0.7 مليار دولار، أي ما يمثل نسبة 1.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ويعزى ذلك أساساً للتراجع الملحوظ لحصيلة الصادرات السلعية، والتي تسودها الصادرات النفطية، بنسبة 32.9 في المائة. وانكمش الفائض في البحرين بنسبة 24.8 في المائة ليقصر على 2.4 مليار دولار. أما بالنسبة لمصر، فقد تراجع عجز الميزان التجاري بنسبة 14.9 في المائة بعد أن تراجعت قيمة الواردات السلعية بما يقارب 9.7 مليار دولار، في الوقت الذي تراجعت فيه الصادرات السلعية بنحو 6.8 مليار دولار. وبالنسبة لسورية، تصاعد عجز الميزان التجاري بصورة ملحوظة بلغت نسبتها 227.3 في المائة، ليصل هذا العجز إلى 2.5 مليار دولار، وذلك في ظل تراجع حصيلة الصادرات بنحو ثلاثة أضعاف تراجع مدفوعات الواردات. وتساعد العجز التجاري لليمن بصورة ضخمة بلغت نسبتها 464 في المائة ليصل إلى 2 مليار دولار، وبما يعكس جزئياً أثر العوامل الداخلية غير المواتية التي شهدتها اليمن خلال العام. وبلغ العجز التجاري في موريتانيا نحو 115 مليون دولار.

أما بالنسبة للدول العربية غير المصدرة للنفط، تراجع العجز التجاري في غالبيتها خلال عام 2009 كنتيجة أساسية لعامل تراجع أسعار النفط. فقد تراجع عجز الميزان التجاري في الأردن بنسبة 14.4 في المائة وفي المغرب بنسبة 13.1 في المائة، وفي تونس بنسبة 11.2 في المائة. أما بالنسبة لجيبوتي فتصاعد العجز التجاري بنسبة 6.2 في المائة وارتفع للبنان بنسبة 1.5 في المائة.

## موازين الخدمات والدخل والتحويلات

تراجع صافي عجز ميزان الخدمات والدخل للدول العربية ليصل إلى 92.6 مليار دولار في عام 2009، أي بانخفاض نسبته حوالي 2 في المائة مقارنة مع ارتفاع كبير بنسبة 65.3 في المائة في عام 2008. وقد أسهم في تراجع العجز بصفة أساسية تقلص تكاليف الشحن والنقل ودخل الاستثمار في غالبية الدول، وذلك نتيجة لتراجع الأسعار العالمية للنفط وانخفاض عوائد الاستثمار بصورة صاحبت التباطؤ النسبي للنشاط الاقتصادي المحلي والمخاوف المرتبطة باستمرار الركود في الاقتصاد العالمي وآثاره على توقعات النمو في المنطقة.

وعلى مستوى الدول، تراجع عجز موازين الخدمات والدخل بالنسبة للدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط، باستثناء الجزائر التي سجلت تزايد العجز والعراق التي شهدت تحول الفائض إلى عجز ضخيم، والكويت التي استمرت في تحقيق فائض في عام 2009 وإن قل عن عام 2008. فقد تراجع العجز في السعودية بنسبة 5.2 في المائة ليصل إلى 53.8 مليار دولار، وتراجع العجز في الإمارات بنسبة 19.7 في المائة ليصل إلى 24.1 مليار دولار، وفي قطر بنسبة كبيرة بلغت 68.3 في المائة ليصل إلى 3.3 مليار دولار، كما تراجع العجز في عمان بنسبة 11.4 في المائة، وفي ليبيا بنسبة 0.1 في المائة. أما بالنسبة للعراق، فقد تحول الفائض لعجز بلغ 3.8 مليار دولار نتيجة لتراجع المتحصلات بنحو النصف تقريباً. وارتفع العجز في الجزائر بنسبة 9.3 في المائة ليصل إلى 9.8 مليار دولار، بينما تراجع فائض ميزان الخدمات والدخل في الكويت بنسبة 21.1 في المائة ليصل إلى 5.5 مليار دولار.

وفيما يتعلق بباقي الدول العربية، فيلاحظ ارتفاع عجز ميزان الخدمات والدخل في سورية في عام 2009 بصورة ملحوظة ليصل إلى حوالي 1.2 مليار دولار، بينما تراجع العجز في كل من اليمن بنسبة 32.4 في المائة وموريتانيا بنسبة 6.9 في المائة والسودان بنسبة 5.2 في المائة. وبالنسبة للدول العربية الأخرى التي عادة ما تحقق فائض في موازين الخدمات والدخل، يلاحظ تراجع الفائض في مصر بنسبة 34.7 في المائة ليصل إلى 5.7 مليار دولار نتيجة لتداعيات تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي على حصة كل من قناة السويس والسياحة ودخل الاستثمار من الخارج. كذلك تراجع الفائض في المغرب بنسبة 23 في المائة ليصل إلى 4.7 مليار دولار، وتراجع الفائض في لبنان بنسبة 59.7 في المائة ليصل إلى 1.8 مليار دولار، وذلك تأثراً بتراجع متحصلات السفر التي تمثل السياحة أهم بنوده، وتراجع دخل الاستثمار المباشر من الخارج. أما بالنسبة لكل من تونس والأردن، فقد ارتفع فائض ميزان الخدمات والدخل لكل منهما بنسبة 50.7 في المائة و29.7 في المائة على التوالي. وتحول الفائض الذي سجلته البحرين في عام 2008 والذي بلغ حوالي 0.8 مليار دولار إلى عجز بلغ نحو 0.5 مليار دولار في عام 2009.

وبالنسبة للتحويلات الجارية والتي تتمثل أساساً في تحويلات العاملين والمعونات الرسمية، فقد ارتفع العجز الصافي فيها بالنسبة للدول العربية كمجموعة في عام 2009 بنحو 18.4 في المائة ليصل إلى 32.7 مليار دولار. وقد تحقق صافي العجز خلال العام كمحصلة لإجمالي العجز الذي سجلته دول مجلس التعاون والعراق وليبيا وجيبوتي والذي بلغ

62.2 مليار دولار، أي بزيادة نسبتها 3.2 في المائة عن العام السابق، بالإضافة لما قبله من إجمالي الفائض في بقية الدول العربية والذي بلغ حوالي 29 مليار دولار، أي بتراجع نسبته 10.1 في المائة عن العام السابق.

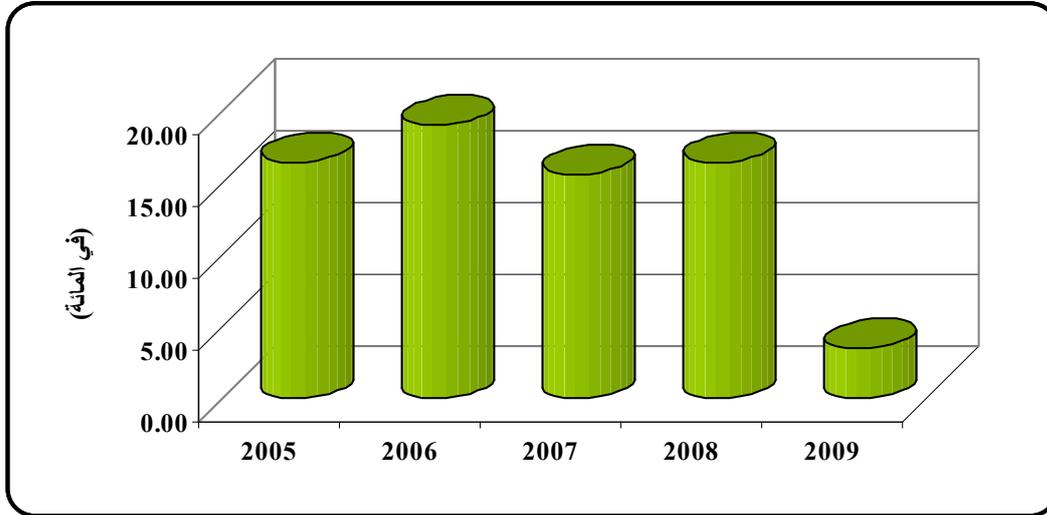
وعلى مستوى الدول التي سجلت عجزاً في صافي التحويلات الجارية في عام 2009، ارتفع العجز في السعودية بنسبة 18.1 في المائة ليصل إلى 27.2 مليار دولار، بينما تراجع العجز في الإمارات بنسبة 4.1 في المائة ليصل إلى 10.2 مليار دولار. وتراجع العجز أيضاً في الكويت بنسبة 5.4 في المائة ليبلغ 10.1 مليار دولار، بينما حققت قطر ارتفاعاً في العجز بنسبة 6 في المائة ليصل إلى 5.3 مليار دولار. أما بالنسبة لعمان فقد حققت عجزاً بلغ 4.7 مليار دولار بتراجع بنسبة 10 في المائة. وحقق العراق عجزاً بلغ 2 مليار دولار، بينما حققت البحرين وليبيا عجز بلغ 1.4 مليار دولار لكل منهما، وبلغ العجز في جيبوتي 16 مليون دولار فقط.

أما بالنسبة للدول التي حققت فائضاً في صافي التحويلات الجارية في عام 2009، فقد تأثرت التحويلات لمعظمها سلباً بآثار التباطؤ الاقتصادي العالمي، حيث تراجع الفائض في مصر بنسبة 18.4 في المائة ليصل إلى 8 مليار دولار نتيجة لتراجع كل من التحويلات الرسمية والخاصة. كذلك تراجع الفائض في المغرب بنسبة 17.7 في المائة ليصل إلى 7.2 مليار دولار، وهو ما أسهم فيه أيضاً تراجع كل من التحويلات الرسمية والتحويلات الخاصة. ولذات الأسباب تراجع فائض التحويلات الجارية وللأسباب نفسها في الأردن بنسبة 10.9 في المائة ليقتصر على 3.5 مليار دولار، كما انخفض الفائض في الجزائر بنسبة 5.4 في المائة ليصل إلى 2.6 مليار دولار، وتراجع في لبنان بنسبة 22.6 في المائة ليصل إلى 1.8 مليار دولار. كذلك يلاحظ تراجع فائض التحويلات الجارية لكل من تونس وموريتانيا، بينما مثلت سورية والسودان واليمن، استثناءً لهذا التوجه، حيث ارتفع الفائض في صافي التحويلات الجارية لكل منها، الملحق (1/9).

### موازن الحسابات الخارجية الجارية

انعكست التطورات في الموازين التجارية وموازن الخدمات والدخل والتحويلات، والناجمة عن آثار التباطؤ الاقتصادي العالمي، على رصيد ميزان الحساب الجاري للدول العربية في عام 2009. فبعد أن سجل الميزان الجاري فوائض سنوية متزايدة منذ عام 2001، باستثناء عام 2007 الذي تراجع الفائض فيه بصورة طفيفة، شهد عام 2009 تراجعاً حاداً في الفائض بلغت نسبته 81.3 في المائة، ليقتصر على 59.7 مليار دولار مقابل نحو 319 مليار دولار في عام 2008. وجدير بالذكر أن حجم الفائض الجاري المتحقق خلال عام 2009 يعتبر الأقل منذ عام 2002. وقد أدى التراجع الملحوظ في فائض الموازين الجارية إلى انخفاض نسبة فائض الموازين الجارية للدول العربية كمجموعة إلى الناتج المحلي الإجمالي من 16.5 في المائة في عام 2008 إلى 3.5 في المائة في عام 2009، الملحق (3/9) والشكل (3).

الشكل (3) : نسبة الفائض في الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي لإجمالي الدول العربية، 2005-2009



المصدر: الملحق رقم (3/9).

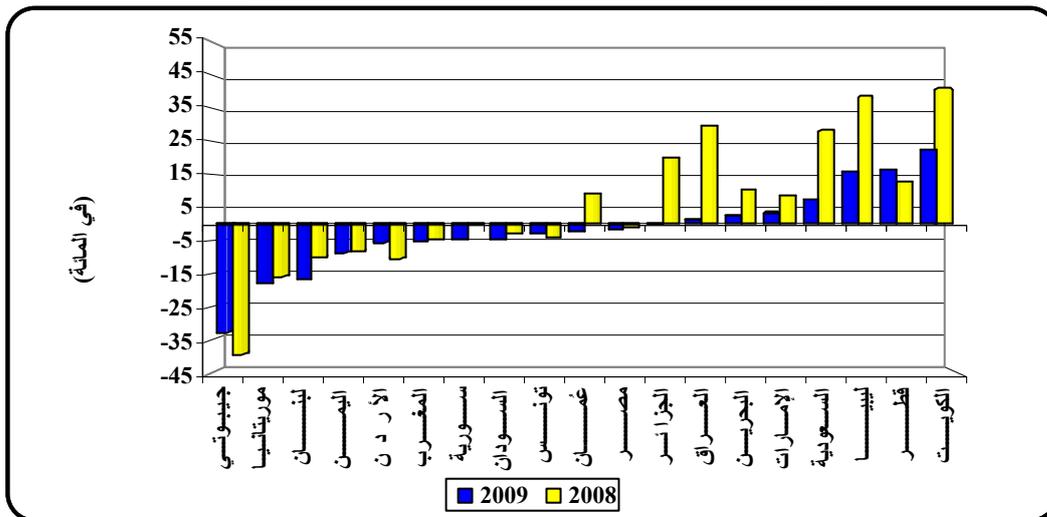
وعلى مستوى الدول، شهدت كافة الدول المصدرة الرئيسية للنفط تراجعاً ملحوظاً في فائض ميزان الحساب الجاري في عام 2009، وذلك باستثناء قطر التي تراجع الفائض فيها بصورة طفيفة نتيجة لاعتمادها أساساً على تصدير الغاز الطبيعي الذي شهدت أسعاره أكثر استقراراً من أسعار النفط. فقد تراجع الفائض في السعودية بنسبة 80.2 في المائة ليقصر على 26.5 مليار دولار. كذلك تراجع الفائض في الكويت بنسبة 52.6 في المائة ليبلغ 28.6 مليار دولار، وتراجع الفائض لليبيا بنسبة 69.7 في المائة ليصل إلى 10 مليار دولار، كما تراجع الفائض للجزائر بنسبة 98.7 في المائة ليقصر على 440 مليون دولار. وقد تراجع الفائض أيضاً في الإمارات بنسبة 64.8 في المائة وفي العراق بنسبة 96.1 في المائة، بينما اقتصر التراجع في حالة قطر على نسبة 0.2 في المائة، وسجلت عمان عجزاً في الحساب الجاري بعد أن كانت تحقق فوائض في الأعوام الماضية.

وفيما يتعلق ببقية الدول العربية، من الملاحظ أن جميعها سجلت عجزاً في ميزان الحساب الجاري في عام 2009، وذلك باستثناء البحرين التي حققت فائضاً قل بكثير عن عام 2008، حيث اقتصر على 560 مليون دولار، أي بانخفاض بنسبة 75.2 في المائة. فبالنسبة لمصر، فقد حققت عجزاً في الميزان الجاري بلغ 3.2 مليار دولار، أي بارتفاع نسبته 140.1 في المائة. وكذلك سجل لبنان عجزاً بلغ 7.5 مليار دولار، بارتفاع بنسبة 83.3 في المائة، والمغرب عجزاً بلغ 4.6 مليار دولار بزيادة بنسبة 11.4 في المائة. أما بالنسبة لبقية الدول فقد ارتفع العجز في السودان وفي اليمن، حيث بلغ 3.9 مليار دولار و2.6 مليار دولار على التوالي، بينما تراجع العجز في كل من الأردن وتونس وجيبوتي وموريتانيا، وتحول الفائض المحقق في العام الماضي لعجز ضخم بالنسبة لسورية بلغ 2.4 مليار دولار.

وبالنسبة لأرصدة الموازين الجارية كنسبة للنتائج المحلي الإجمالي، يلاحظ تراجعها في معظم الدول التي حققت فائضاً في الميزان الجاري خلال عام 2009، حيث تراجعت في حالة السعودية إلى 7.2 في المائة مقابل 28.2 في المائة في العام الماضي. كذلك تراجعت النسبة للكويت حيث اقتصرت على 26.1 في المائة مقابل 40.5 في المائة، والجزائر حيث بلغت 0.3 في المائة مقابل 20.2 في المائة في عام 2008. كما تراجعت أيضاً نسبة رصيد الميزان الجاري للنتائج المحلي الإجمالي للإمارات لتصل إلى 3.5 في المائة مقابل 8.8 في المائة، والعراق التي حققت نسبة 1.3 في المائة مقابل 29.6 في المائة خلال الفترة نفسها. أما البحرين فقد حققت نسبة 2.7 في المائة مقابل 9.3 في المائة، وحققت ليبيا نسبة 15.7 في المائة مقابل 38.3 في المائة. أما قطر فقد مثلت الاستثناء الوحيد للاتجاه التراجعي لنسبة الفائض الجاري للنتائج المحلي الإجمالي، حيث ارتفعت هذه النسبة لتصل إلى 13.2 في المائة مقابل 11.8 في المائة في العام السابق.

أما بالنسبة لمجموعة دول العجز في الميزان الجاري خلال عام 2009، فقد استمرت جيبوتي في تصدر هذه المجموعة من حيث نسبة عجز الميزان الجاري للنتائج المحلي الإجمالي، حيث بلغت هذه النسبة 32.7 في المائة خلال عام 2009 مقابل 39 في المائة في عام 2008. وتلتها موريتانيا بنسبة 17.9 في المائة مقابل 15.7 في المائة، ثم لبنان بنسبة 22.5 في المائة مقابل 13.9 في المائة. وارتفع عجز الميزان الجاري كنسبة للنتائج المحلي الإجمالي في اليمن بنسبة 8.6 في المائة، والسودان بنسبة 6.1 في المائة، والأردن بنسبة 5.5 في المائة، والمغرب بنسبة 5 في المائة، وسورية بنسبة 4.5 في المائة. وكانت النسبة أقل لكل من تونس وعمان ومصر حيث بلغت 2.6 في المائة و2.4 في المائة و 1.7 في المائة على التوالي، الملحق (3/9)، والشكل (4).

الشكل (4) : نسب رصيد الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، 2009-2008



المصدر: الملحق (3/9).

## موازن الحسابات الرأسمالية والمالية والموازن الكلية

أدت تبعات الأزمة المالية العالمية التي تمثلت في تزايد مخاطر الاستثمار بالخارج وضعف العائد عليه، إلى تحول صافي التدفقات المالية والرأسمالية للخارج الذي تحقق في الدول العربية كمجموعة في عام 2008 بمقدار 185.5 مليار دولار، إلى صافي تدفقات للداخل بمقدار 18.1 مليار دولار في عام 2009. وتجدر الإشارة في هذا الشأن إلى أن التحول الملحوظ الذي شهدته كل من السعودية والإمارات في اتجاه صافي التدفقات كان السبب الرئيسي في تغير الاتجاه للدول العربية كمجموعة، حيث تحول صافي التدفق للخارج للسعودية الذي بلغ 102.3 مليار دولار في عام 2008 إلى صافي تدفق للداخل بلغ 13.8 مليار دولار، بينما تحول صافي التدفق للخارج للإمارات البالغ 55.3 مليار دولار إلى صافي تدفق للداخل بمقدار 2.3 مليار دولار للعامين خلال الفترة نفسها.

وفيما يتعلق بالدول العربية الأخرى المصدرة الرئيسية للنفط، شهدت كل من العراق وعمان تحول صافي التدفقات للخارج إلى صافي تدفق للداخل بمقدار 1.2 مليار دولار و1.7 مليار دولار على التوالي في عام 2009. أما في حالة كل من قطر وليبيا، فقد مثلتا الاستثناء لهذا الاتجاه، حيث انعكس فيهما اتجاه صافي التدفقات من الداخل للخارج ليبلغ صافي التدفقات للخارج نحو 3.6 مليار دولار و4.7 مليار دولار على التوالي في عام 2009. وأخيراً بالنسبة للكويت، فقد تراجع صافي التدفق للخارج بنسبة 50.8 في المائة ليبلغ 24.4 مليار دولار، بينما ارتفع صافي التدفق للداخل في حالة الجزائر بنسبة 24.4 في المائة ليصل إلى 3.2 مليار دولار.

أما فيما يتعلق ببقية الدول العربية، والتي شهدت باستثناء البحرين صافي تدفقات مالية ورأسمالية للداخل في السنوات الأخيرة، فقد تصاعد بصورة ملحوظة صافي التدفق للداخل في عدد منها، مثل لبنان والمغرب وسورية، حيث ارتفع صافي التدفق للداخل في حالة لبنان بنسبة 66.7 في المائة ليصل إلى 9.8 مليار دولار، بما عكس الثقة الكبيرة التي تمتع بها الجهاز المصرفي اللبناني خلال الأزمة المالية. كذلك ارتفع الصافي للمغرب بنسبة 50.1 في المائة ليبلغ 5.3 مليار دولار، وارتفع لسورية بنسبة 42.4 في المائة ليصل إلى 1.3 مليار دولار، ولجيبوتي بصورة طفيفة ليصل إلى 350 مليون دولار. أما بالنسبة لكل من مصر وتونس والسودان والأردن واليمن وموريتانيا فقد تراجع بها صافي التدفق للداخل بنسب تراوحت بين 78.8 في المائة في حالة الأردن و7.8 في المائة في حالة موريتانيا. وأخيراً، تراجع صافي التدفقات للخارج للبحرين بنسبة 75.7 في المائة لتقتصر على 613 مليون دولار.

وفي ضوء التطورات المذكورة أعلاه في الموازين الجارية وموازن الحساب الرأسمالي والمالي، تحول الميزان الكلي لمدفوعات الدول العربية إلى عجز بلغ 18 مليار دولار في عام 2009، مقابل فائض بلغ 202 مليار دولار في العام السابق. وفي هذا الشأن، تجدر الإشارة على مستوى الدول فرادى، إلى أن كل من السعودية والعراق ومصر واليمن والبحرين وسورية قد سجلت عجزاً كلياً في عام 2009، وذلك عكس التوجه الذي كان سائداً لسنوات عديدة من تحقيق فائض، الملحق (1/9).

## الاحتياطيات الخارجية الرسمية

تراجع إجمالي الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول العربية في عام 2009 بصورة طفيفة بلغت نسبتها 0.7 في المائة، ليصل إلى 913.9 مليار دولار مقابل 920.2 مليار دولار في عام 2008. وقد جاء التراجع الطفيف في الاحتياطيات في عام 2009 كنتيجة أساسية لما سبق ذكره من تسجيل موازين المدفوعات الكلية لعدد من الدول العربية عجزاً، وهو عكس التوجه السائد في الماضي. هذا، ويلاحظ أنه على الرغم من تراجع إجمالي الاحتياطيات الخارجية الرسمية خلال عام 2009، فإن التراجع الأقوى في الواردات السلعية للدول العربية كمجموعة خلال العام قد أدى إلى ارتفاع نسبة تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات من 17.6 شهراً في عام 2008 إلى 20.1 شهراً في عام 2009، الملحق (4/9).

وعلى مستوى الدول فرادى، يلاحظ أن غالبية الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط قد ارتفعت احتياطياتها، حيث ارتفعت احتياطيات الجزائر بنسبة 4.1 في المائة لتصل إلى 149 مليار دولار، ونمت احتياطيات الكويت بنسبة 18.4 في المائة لتصل إلى 20.3 مليار دولار، وليبيا بنسبة 8.5 في المائة لتصل إلى 100.3 مليار دولار. أما بالنسبة لاحتياطيات قطر فقد حققت أعلى معدل نمو حيث بلغ 93 في المائة لتصل إلى 18.3 مليار دولار، بما يرجع أساساً لاعتماد صادراتها على الغاز الطبيعي التي لم تشهد أسعاره نفس درجة التراجع الذي شهدته أسعار النفط. ونمت احتياطيات عمان بنسبة بلغت 6.6 في المائة لتصل إلى 12.2 مليار دولار. وعلى عكس هذا التوجه بالنسبة للدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط، تراجعت احتياطيات كل من السعودية والعراق والإمارات بنسب بلغت 7.3 في المائة و11.6 في المائة و22.8 في المائة، لتصل إلى 410.2 مليار دولار و44.1 مليار دولار و24.5 مليار دولار على التوالي.

وبالنسبة لباقي الدول العربية، فقد حقق عدد منها ارتفاعاً في الاحتياطيات الخارجية الرسمية في عام 2009، حيث ارتفعت احتياطيات لبنان بنسبة 43.8 في المائة لتصل إلى 29.1 مليار دولار، كما ارتفعت أيضاً احتياطيات كل من المغرب والأردن وتونس ومصر وموريتانيا وجيبوتي. أما الاستثناء بالنسبة لهذه المجموعة من الدول، فقد تمثل في كل من البحرين وسورية والسودان واليمن التي شهدت تراجعاً في الاحتياطيات خلال العام المذكور.

وفيما يتعلق بتغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات<sup>(2)</sup>، فقد شهدت الغالبية العظمى من الدول العربية ارتفاعاً في التغطية، وذلك باستثناء كل من الإمارات والسودان والعراق حيث تعتبر هذه الدول الوحيدة التي تراجعت فيها التغطية من 2.2 شهر في عام 2008 إلى شهرين في عام 2009 بالنسبة للإمارات، ومن 19.9 شهراً إلى 16.2 شهراً في حالة العراق، ومن شهرين إلى شهر واحد في حالة السودان. وجدير بالذكر أن التغطية قد ارتفعت في السعودية من

(2) محتسبة على أساس قسمة إجمالي الاحتياطيات الخارجية الرسمية في نهاية السنة في كل دولة على قيمة الواردات السلعية الشهرية لتلك السنة في الدولة المعنية.

53.2 شهراً في عام 2008 إلى 59.8 شهراً في عام 2009، وارتفعت في الجزائر من 45.2 شهراً إلى 47.5 شهراً، وفي ليبيا من 48.2 شهراً إلى 52.5 شهراً، ولبنان من 14.9 شهراً إلى 22 شهراً. كذلك ارتفعت تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات بصورة أقل حدة في كل من الكويت وقطر وعمان والبحرين وسورية ومصر والمغرب واليمن وتونس والأردن وموريتانيا وجيبوتي، الملحق (5/9).

## الدين العام الخارجي

ارتفع إجمالي الدين العام الخارجي القائم<sup>(3)</sup> في ذمة الدول العربية المقترضة كمجموعة<sup>(4)</sup> بنسبة 3.3 في المائة في عام 2009 بعد نموه بنسبة 1.7 في المائة في عام 2008. وقد ارتفعت المديونية العامة الخارجية للدول العربية المقترضة من حوالي 157 مليار دولار في عام 2008 إلى نحو 162.3 مليار دولار في عام 2009. وجاء الارتفاع في هذه المديونية جراء عدة عوامل أهمها تداعيات الأزمة المالية العالمية، وتغير أسعار صرف العملات الرئيسية المكونة لهذه المديونية مقابل الدولار الأمريكي، الملحق (6/9) والجدول رقم (1).

### الجدول رقم (1)

#### الدين العام الخارجي القائم وخدمة الدين العام الخارجي في الدول العربية المقترضة 2008 و2009

(مليون دولار)

خدمة الدين العام الخارجي		الدين العام الخارجي القائم		
*2009	2008	*2009	2008	
548	2,753	5,449	5,127	الأردن
2,301	2,131	20,949	21,929	تونس
1,000	1,218	5,413	5,586	الجزائر
43	38	655	579	جيبوتي
620	680	35,785	33,542	السودان
265	374	4,677	5,372	سورية
592	608	6,700	6,879	عمان
4,424	4,226	20,952	20,863	لبنان
2,659	3,099	33,287	32,123	مصر
1,830	2,200	19,368	16,492	المغرب
61	77	2,990	2,623	موريتانيا
253	278	6,035	5,895	اليمن
<b>14,596</b>	<b>17,681</b>	<b>162,260</b>	<b>157,009</b>	<b>الدول العربية المقترضة</b>

\* بيانات أولية.  
المصدر: الملحقان (6/9) و(7/9).

(3) يتكون الدين العام الخارجي من الديون طويلة الأجل من المصادر الرسمية والخاصة والديون قصيرة الأجل وتسهيلات صندوق النقد الدولي والديون الخاصة غير المضمونة.

(4) تشمل الدول العربية المقترضة مجموعة الدول العربية المسجلة ضمن نظام تسجيل الدول المدينة التابع للبنك الدولي وهي الأردن، تونس، الجزائر، جيبوتي، السودان، سورية، الصومال، عمان، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا واليمن.

ولقد تسببت الأزمة المالية العالمية في تباطؤ النشاط الاقتصادي في الدول العربية المقترضة وفي انخفاض عوائد الصادرات النفطية بسبب انخفاض الأسعار وكميات الإنتاج النفطي، الأمر الذي أدى إلى تراجع الإيرادات العامة في العديد من هذه الدول. وسعت عدة دول عربية مقترضة إلى إتباع سياسة معاكسة للركود الاقتصادي بزيادة الإنفاق العام في عام 2009 للحيلولة دون المزيد من التراجع في النشاط الاقتصادي. وانعكست هذه التغيرات في تدهور الوضع الكلي للمالية العامة في غالبية الدول العربية المقترضة، مما تسبب في زيادة اعتمادها على الاقتراض الخارجي والداخلي لتمويل العجز المالي.

ومن جهة أخرى، فقد تأثرت قيمة المديونية العامة الخارجية للدول العربية المقترضة بالتغيرات في أسعار صرف العملات الرئيسية مقابل الدولار الأمريكي في عام 2009. وبالتالي، فإن هذه التغيرات تؤثر على قيمة المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة المقيمة بالدولار طبقاً لحصة العملات المختلفة المكونة لهذه المديونية.

ارتفعت المديونية العامة الخارجية في عدد من الدول المقترضة في عام 2009 بنسب متفاوتة. فقد ازداد إجمالي الدين العام الخارجي للمغرب بنسبة 17.4 في المائة في عام 2009 ليصل إلى نحو 19.4 مليار دولار، ونما في موريتانيا بنسبة 14 في المائة ليلعب حوالي 3 مليار دولار، وفي الأردن بنسبة 6.3 في المائة ليصل إلى 5.4 مليار دولار. كما نمت مديونية مصر الخارجية بنسبة 3.6 في المائة لتبلغ 33.3 مليار دولار في عام 2009، في حين ارتفعت المديونية العامة الخارجية لليمن بنسبة 2.4 في المائة إلى حوالي 6 مليار دولار. واعتمد كل من اليمن والأردن ومصر، بشكل أكبر، على الاقتراض الداخلي بدلاً من الخارجي لتمويل العجز المالي الكلي المرتفع في عام 2009 الذي كانت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول الثلاث الأكبر بين الدول العربية. أما بالنسبة للمغرب وموريتانيا، فقد اعتمدتا بشكل أكبر على الاقتراض الخارجي لتمويل العجز المالي.

وإزداد الدين العام الخارجي للسودان بنسبة 6.7 في المائة في عام 2009 ليلعب 35.8 مليار دولار، على الرغم من تراجع العجز المالي الكلي فيه. ويعود ذلك لكون معظم هذه المديونية عبارة عن غرامات على متأخرات السداد المتراكمة. أما في جيبوتي، فقد نمت المديونية العامة الخارجية بنسبة 13.1 في المائة في عام 2009 لتبلغ حوالي 0.7 مليار دولار. وقد اعتمدت جيبوتي على الاقتراض الخارجي لتمويل التوسعة في الميناء الرئيسي وإعمار المجمع الجديد للميناء. وقد ارتفع الدين العام الخارجي للبنان بنسبة ضئيلة بلغت نحو 0.4 في المائة في عام 2009 ليصل إلى حوالي 21 مليار دولار.

وفي المقابل، فقد شهدت الدول العربية المقترضة الأخرى تراجعاً في مديونيتها العامة الخارجية في عام 2009. فقد انخفض الدين العام الخارجي لسورية بنسبة 12.9 في المائة في عام 2009 ليصل إلى حوالي 4.7 مليار دولار. كما تراجعت مديونية الجزائر الخارجية في إطار سياسة إدارة الدين العام فيها التي تهدف إلى تخفيف الاعتماد على الاقتراض الخارجي بعد النمو الكبير في الإيرادات النفطية خلال السنوات القليلة الماضية، حيث بلغت نسبة الانخفاض

في الدين العام الخارجي للجزائر 3.1 في المائة في عام 2009 ليصل إلى 5.4 مليار دولار. كما تراجع الدين العام الخارجي في كل من تونس وعمان بنسبة 4.5 في المائة و2.6 في المائة في عام 2009 ليبلغ 20.9 مليار دولار و6.7 مليار دولار على التوالي.

وعلى صعيد خدمة الدين العام الخارجي، فقد انخفضت في الدول العربية المقترضة كمجموعة من حوالي 17.7 مليار دولار في عام 2008 إلى نحو 14.6 مليار دولار في عام 2009. وقد تراجعت خدمة المديونية الخارجية في معظم الدول العربية في عام 2009، وعلى وجه الخصوص الأردن الذي قام بسداد مبكر لجزء من مديونيته الخارجية في عام 2008، مما أدى إلى ارتفاع خدمة مديونيته الخارجية بصورة كبيرة واستثنائية وصلت إلى 2,753 مليون دولار في ذلك العام، ثم انخفضت بعد ذلك خدمة الدين الخارجي للأردن إلى حوالي 548 مليون دولار في عام 2009، الملحق (7/9).

وتراجعت خدمة الدين العام الخارجي في سورية بنسبة 29 في المائة في عام 2009، وانخفضت في موريتانيا بنسبة 21.3 في المائة وفي الجزائر بنسبة 17.9 في المائة، وفي المغرب بنسبة 16.8 في المائة، في حين تراجعت خدمة الدين الخارجي في مصر بنسبة 14.2 في المائة لتصل إلى 2.7 مليار دولار. أما بالنسبة لكل من اليمن والسودان، فقد انخفضت خدمة المديونية العامة الخارجية بنسبة 9 في المائة و8.8 في المائة على التوالي، في حين تراجعت بصورة طفيفة في عمان بنسبة بلغت 2.6 في المائة.

وفيما يتعلق بالدول العربية المقترضة الأخرى وهي لبنان وتونس وجيبوتي، فقد ارتفعت خدمة الدين العام الخارجي فيها بنسب متفاوتة في عام 2009. إذ ارتفعت خدمة مديونية جيبوتي الخارجية بنسبة 13.1 في المائة، وتونس بنسبة 8 في المائة لتبلغ 2.3 مليار دولار. أما خدمة الدين العام الخارجي للبنان، وهي الأكبر حجماً بين الدول العربية المقترضة، فقد ارتفعت بنسبة 4.7 في المائة في عام 2009 لتبلغ حوالي 4.4 مليار دولار.

### التطورات في أعباء المديونية الخارجية للدول العربية

بغرض استكشاف أوضاع المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة، فقد تم احتساب مؤشر نسبة الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي لقياس عبء المديونية الخارجية على اعتبار أن هذه النسبة تدل على قدرة الاقتصاد على تحمل أعباء الدين العام الخارجي وإمكانية استمراره في القيام بذلك. كما تم احتساب مؤشر نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات، والذي يقيس عبء المديونية الخارجية بدلالة قدرة الاقتصاد على تغطية خدمة مديونيته الخارجية بعائدات صادراته.

فعلى صعيد مؤشر نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد ارتفع للدول العربية المقترضة كمجموعة من 21.8 في المائة في عام 2008 إلى 22.9 في المائة في عام 2009، بعد ستة أعوام من التراجع المطرد. ويعود

الارتفاع الطفيف في هذا المؤشر إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية المقترضة كمجموعة بنسبة أقل الزيادة في إجمالي مديونيتها العامة الخارجية. وقد جاءت نسبة الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي لكل من الجزائر وسورية وعمان ومصر واليمن والمغرب دون المتوسط للدول العربية كمجموعة، حيث كانت دون 22.9 في المائة في عام 2009. أما في كل من موريتانيا ولبنان وجيبوتي والسودان وتونس والأردن، فقد تجاوزت نسبة المديونية العامة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي المتوسط للدول العربية كمجموعة، حيث تراوحت بين 98.7 في المائة في موريتانيا وحوالي 23.8 في المائة في الأردن، الجدول رقم (2) والملحق (8/9).

الجدول رقم (2)  
مؤشرات المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة  
2008 و 2009

(نسبة مئوية)

خدمة الدين العام الخارجي إلى صادرات السلع والخدمات	الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي			
	2008	*2009		
	2008	*2009	2008	
5.0	22.2	23.8	24.1	الأردن
11.6	8.4	48.2	48.8	تونس
2.1	1.8	3.9	3.3	الجزائر
13.2	11.8	59.3	59.0	جيبوتي
2.7	3.2	56.2	54.9	السودان
1.9	3.5	8.9	10.9	سورية
1.7	2.2	14.5	11.4	عمان
23.5	23.8	62.6	70.4	لبنان
5.8	5.4	17.7	19.8	مصر
8.6	7.3	21.4	18.5	المغرب
3.4	4.2	98.7	74.1	موريتانيا
4.1	2.7	20.2	19.0	اليمن
6.0	6.3	22.9	21.8	الدول العربية المقترضة

\* بيانات أولية.  
المصدر: الملحقان (8/9) و(9/9).

وقد انخفضت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في سورية من 10.9 في المائة في عام 2008 إلى 8.9 في المائة في عام 2009. وقد شهدت هذه النسبة تراجعاً ملحوظاً في لبنان حيث انخفضت من 70.4 في المائة في عام 2008 إلى 62.6 في المائة في عام 2009، في حين تراجعت بشكل أقل في تونس من 48.8 في المائة إلى 48.2 في المائة، وفي الأردن من 24.1 في المائة إلى 23.8 في المائة، وفي مصر من 19.8 في المائة إلى 17.7 في المائة. وفي المقابل، فقد ارتفعت نسبة المديونية العامة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي في بقية الدول العربية المقترضة، حيث ازدادت بحدة في موريتانيا لتصل إلى 98.7 في المائة في عام 2009 وذلك من نحو 74.1 في المائة في عام 2008 جراء ارتفاع المديونية الخارجية وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي، حيث بقي عبء المديونية الخارجية لموريتانيا الأكبر بين الدول العربية المقترضة. كما ارتفعت هذه النسبة بشكل طفيف في جيبوتي إلى 59.3 في المائة،

وفي السودان من 54.9 في المائة في عام 2008 إلى 56.2 في المائة في عام 2009، وفي اليمن من 19 في المائة إلى 20.2 في المائة. أما في المغرب، فقد ارتفعت هذه النسبة من 18.5 في المائة في عام 2008 إلى 21.4 في المائة في عام 2009، وهي أعلى نسبة مسجلة منذ العام 2004. وازدادت هذه النسبة في عمان من 11.4 في المائة إلى 14.5 في المائة خلال الفترة نفسها بعد التراجع الملحوظ في ناتجها المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في عام 2009. أما الجزائر، فقد استمرت في الحفاظ على أدنى نسبة للدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي بين الدول العربية المقترضة مع ارتفاعها إلى 3.9 في المائة في عام 2009.

وفيما يتعلق بمؤشر خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات، فقد تراجع في الدول العربية المقترضة كمجموعة من 6.3 في المائة في عام 2008 إلى 6 في المائة في عام 2009 بسبب انخفاض حجم خدمة الدين العام الخارجي بصورة أكبر من التراجع في قيمة صادرات السلع والخدمات. وقد انخفضت نسبة خدمة المديونية العامة الخارجية إلى الصادرات من السلع والخدمات في عام 2009 في كل من الأردن وعمان وسورية والسودان وموريتانيا ولبنان. فقد تراجعت هذه النسبة بحدة في الأردن بعد قيامه بالسداد المبكر لجزء من مديونيته الخارجية في عام 2008، الأمر الذي تطلب زيادة خدمة دينه الخارجي آنذاك، كما ذكر سابقاً. وبالتالي، فقد انخفضت هذه النسبة في الأردن من 22.2 في المائة في عام 2008 إلى 5 في المائة في عام 2009. كما تراجعت هذه النسبة في عمان إلى 1.7 في المائة في عام 2009، وهي الأدنى بين الدول العربية، وفي سورية إلى 1.9 في المائة وفي السودان إلى 2.7 في المائة، وفي موريتانيا إلى 3.4 في المائة. أما في لبنان، فبالرغم من انخفاض نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات بشكل طفيف في عام 2009، إلا أنها بلغت 23.5 في المائة وبالتالي تبقى النسبة الأعلى بين الدول العربية. وقد ارتفعت هذه النسبة في بقية الدول العربية المقترضة بدرجات متفاوتة، حيث بقيت دون 5 في المائة في كل من الجزائر واليمن وبلغت 5.8 في المائة في مصر و8.6 في المائة في المغرب و11.6 في المائة في تونس و13.2 في المائة في جيبوتي، الملحق (9/9).

## تطورات أسعار الصرف العربية

أدى تحسن سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل اليورو والجنيه الإسترليني خلال عام 2009 إلى ارتفاع قيمة معظم العملات العربية المثبتة بالدولار، وفي المقابل تراجعت قيمة معظم العملات العربية التي تتبع نظم التعويم (المدار أو الموجه) مقابل الدولار، الملحق (10/9).

فبالنسبة للعملات العربية المثبتة أسعار صرفها مقابل الدولار، فقد ارتفعت قيمة عملات دول مجلس التعاون الخليجي مقابل اليورو بنسبة بلغت حوالي 5.1 في المائة، باستثناء الدينار الكويتي المثبت بسلة من العملات منذ عام 2007. كما تحسنت مقابل اليورو قيمة كل من الدينار الأردني بنسبة 5.1 في المائة أيضاً والفرنك الجيبوتي بنسبة 6.7 في المائة

والليرة اللبنانية بنسبة 5.4 في المائة. وبالنسبة للعملات العربية المثبتة بسلة من العملات، فقد انخفضت قيمة الدينار الكويتي بحوالي 7.2 في المائة مقابل الدولار و1.4 في المائة مقابل اليورو. وتراجعت أيضاً قيمة الدرهم المغربي مقابل الدولار بنسبة 4 في المائة، إلا أنها ارتفعت مقابل اليورو بأقل من واحد في المائة.

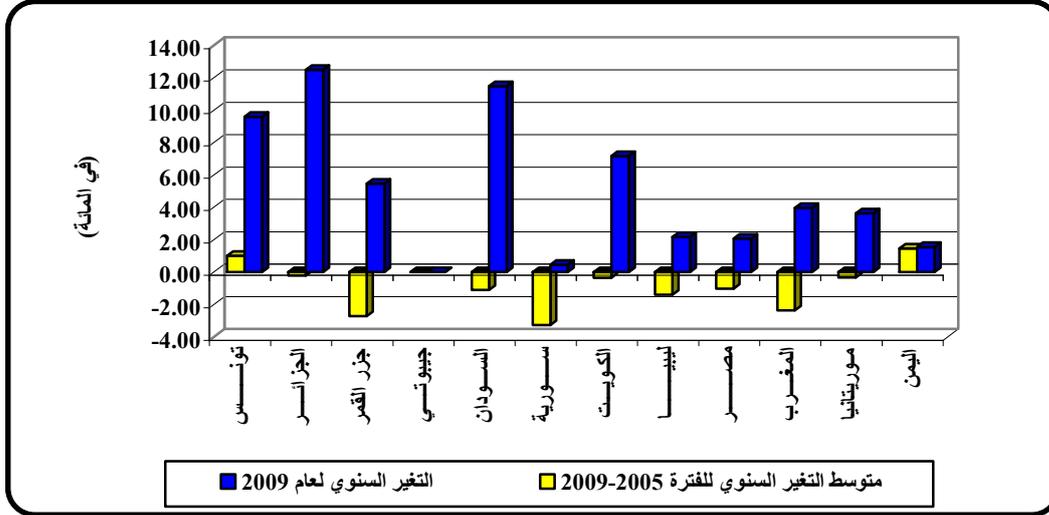
أما فيما يتعلق بالعملات العربية المثبتة بسلة حقوق السحب الخاصة، فقد انخفضت قيمة الليرة السورية مقابل الدولار بنسبة طفيفة بلغت حوالي نصف في المائة، في حين ارتفعت مقابل اليورو بنسبة 12.1 في المائة. وبالنسبة للدينار الليبي المثبت أيضاً بسلة حقوق السحب الخاصة فقد انخفضت قيمته مقابل الدولار بنسبة 2.2 في المائة، في حين تحسنت أمام اليورو حيث ارتفعت بنسبة 2.6 في المائة.

وفيما يتعلق بالعملات العربية التي تتبع نظم تعويم سعر الصرف (سواء التعويم المدار أو المستقل)، فقد تراجعت قيمة الدينار التونسي مقابل كل من الدولار بنسبة 9.6 في المائة واليورو بنسبة 4.1 في المائة خلال عام 2009. وانخفضت أيضاً قيمة الدينار الجزائري بنسبة 12.5 في المائة أمام الدولار وبنسبة 7.7 في المائة مقابل اليورو. وتراجعت قيمة الأوقية الموريتانية مقابل كل من الدولار بنسبة 3.6 في المائة واليورو بنسبة 3 في المائة. وتراجعت أيضاً قيمة الجنيه السوداني بنسبة 11.5 في المائة مقابل الدولار وبنسبة 7 في المائة مقابل اليورو. أما الدينار العراقي فقد سجل ارتفاعاً في قيمته مقابل كل من الدولار بنسبة 1.9 في المائة واليورو بنسبة 7 في المائة. وبالنسبة للجنيه المصري فقد انخفضت قيمته مقابل الدولار بنسبة 2.1 في المائة، وتحسنت مقابل اليورو بنسبة 2.9 في المائة. وانخفضت قيمة الريال اليمني مقابل الدولار بنسبة 1.5 في المائة، في حين ارتفع مقابل اليورو بنسبة 20.7 في المائة، الملحقان (11/9) و(12/9).

أما بالنسبة لتحركات أسعار صرف العملات العربية مقابل حقوق السحب الخاصة، فقد تحسنت قيمة عملات الدول العربية المثبتة بالدولار وبعض العملات العربية التي تتبع نظم التعويم، وذلك أمام وحدة حقوق السحب الخاصة خلال عام 2009. وبلغت نسبة الارتفاع نحو 2.4 في المائة بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء الكويت) وكذلك جيبوتي ولبنان. كما ارتفعت قيمة عملات كل من الأردن وسورية والعراق ومصر واليمن مقابل حقوق السحب الخاصة بقيمة تتراوح بين 0.7 في المائة، و4.2 في المائة على التوالي. في حين تراجعت أسعار صرف الدينار التونسي مقابل حقوق السحب الخاصة بنسبة 7.1 في المائة، والدينار الجزائري بنسبة 9.4 في المائة، والجنيه السوداني بنسبة 8.3 في المائة، والدينار الكويتي بنسبة 4.6 في المائة، والدرهم المغربي بنسبة 2 في المائة، والأوقية الموريتانية بنسبة 2.1 في المائة خلال عام 2009، الملحق (13/9).

ومن منظور الاتجاهات العامة لمتوسط أسعار صرف العملات العربية مقابل الدولار خلال الفترة 2005-2009، فقد سجل الدينار العراقي أعلى ارتفاع في قيمته (أي انخفاض عدد وحدات العملة الوطنية) مقابل الدولار بنسبة بلغت 5.6 في المائة. وتحسنت أيضاً قيمة معظم العملات العربية الأخرى مقابل الدولار، وتراوح قيمة الارتفاع بين 0.2 في المائة و3.3 في المائة، باستثناء عملات كل من دول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء الكويت) وجيبوتي والأردن التي استقرت عند نفس مستواها تقريباً، بينما انخفضت قيمة عملات كل من تونس واليمن.

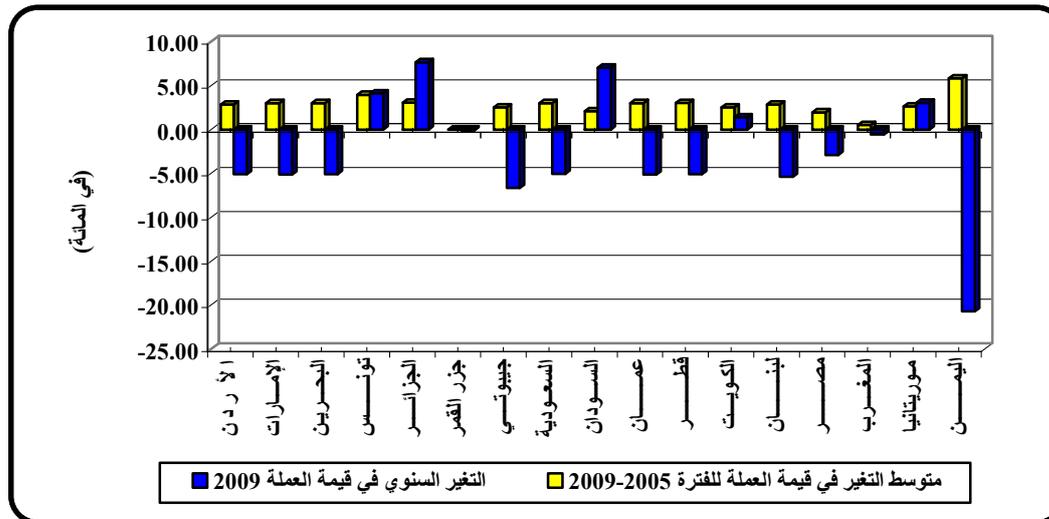
الشكل (5) : التغير السنوي في أسعار صرف بعض العملات العربية مقابل الدولار الأمريكي في عام 2009 ومتوسط الفترة 2009-2005



المصدر: الملحق (10/9).

وبالنسبة للاتجاهات العامة لمتوسط أسعار صرف العملات العربية مقابل اليورو خلال الفترة 2009-2005، يشير التغير في أسعار معظم عملات الدول العربية إلى تراجع في قيمتها (أي زيادة عدد وحدات العملة الوطنية) مقابل اليورو حيث بلغت أعلى نسبة في حالة الريال اليمني، الشكل (6).

الشكل (6) : التغير السنوي في أسعار صرف العملات العربية مقابل اليورو عام 2009 مقارنة بمتوسط الفترة 2009-2005

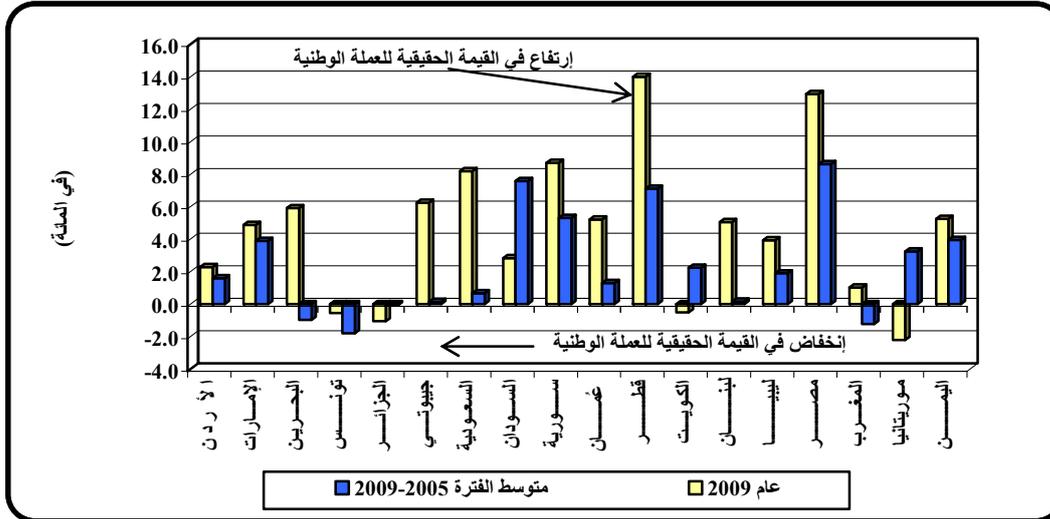


المصدر: الملحق (12/9).

أما فيما يخص اتجاهات مؤشر أسعار الصرف الفعلية الحقيقية<sup>(5)</sup>، فقد ارتفعت أسعار الصرف الفعلية الحقيقية لأربع عشرة دولة عربية خلال عام 2009، مما يعكس ارتفاع معدلات التضخم المحلية مقارنة بمعدلات التضخم لدى دول الشركاء التجاريين الرئيسيين لها. حيث سجل مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي للريال القطري أعلى معدل ارتفاع بلغت نسبته 14 في المائة، تلاه ارتفاع مؤشر أسعار الصرف الفعلية الحقيقية لكل من الجنيه المصري والليرة السورية والريال السعودي والفرنك الجيبوتي، والدينار البحريني والريال العماني والريال اليمني بنسب تراوحت بين 5.2 في المائة و12.9 في المائة. كما ارتفع أيضاً مؤشر أسعار الصرف الفعلية الحقيقية لكل من الليرة اللبنانية والدرهم الإماراتي والدينار الليبي والجنيه السوداني والدينار الأردني والدرهم المغربي بنسب أقل تراوحت بين 1 في المائة و5 في المائة. هذا ويتضح أن أسعار الصرف الفعلية الحقيقية لعدد من العملات العربية (قطر ومصر وسورية والسعودية وجيبوتي والبحرين وعمان ولبنان والإمارات وليبيا والأردن) قد سجلت نسب ارتفاع في عام 2009 وصلت إلى أعلى من متوسط نسبة الارتفاع التي سجلتها خلال الفترة 2005-2009، الملحق (14/9) والشكل (7).

وفي المقابل، انخفض مؤشر أسعار الصرف الفعلية الحقيقية لأربع دول عربية، هي الأوقية الموريتانية والدينار الجزائري والدينار التونسي والدينار الكويتي بنسب تراوحت بين 2.2 في المائة و0.5 في المائة خلال عام 2009، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى تراجع معدلات التضخم المحلي في هذه الدول مقارنة بمعدلات التضخم لدى دول الشركاء التجاريين الرئيسيين لها.

الشكل (7) : التغير السنوي في مؤشر أسعار الصرف الفعلية الحقيقية \*  
لعام 2009 ومتوسط الفترة 2005-2009



\* التغير السنوي محتسباً من مؤشر أسعار الصرف الفعلية الحقيقية على أساس 2005=100.  
ترمز العلامة (-) إلى انخفاض في القيمة الحقيقية للعملة الوطنية، والنسب المئوية الموجبة إلى ارتفاع القيمة الحقيقية للعملة.  
المصدر: الملحق (9/14).

(5) يحتسب مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي بترجيح سعر الصرف الفعلي بالنسبة لأهم الدول الشريكة في التجارة العالمية بالأسعار النسبية المحلية والعالمية. ويشير ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي إلى انخفاض القدرة التنافسية للصادرات، في حين يشير انخفاض سعر الصرف الفعلي الحقيقي إلى تحسن القدرة التنافسية للصادرات.

وفي إطار جهود الدول العربية في مواجهة تأثيرات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على استقرار سعر صرف عملاتها الوطنية خلال عام 2009، فقد تمكن البنك المركزي المصري من تدبير الموارد اللازمة لمواجهة تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج وتعزيز الثقة لدى المتعاملين في سوق الصرف والحفاظ على استقرار سعر الصرف تجاه التقلبات التي يمكن أن تطرأ عليه، وذلك بإدارة سوق الصرف الأجنبي بصورة فاعلة من خلال سوق ما بين البنوك (سوق الانترنت)، بحيث حرص البنك المركزي المصري على تيسير التعاملات في سوق الصرف، والتدخل الحذر للحفاظ على استقرار السوق والعمل على عدم عودة ظاهرة الدولار.

وفي الأردن الذي يثبت قيمة الدينار بالدولار، فقد ساهمت السياسة التي اتبعها البنك المركزي بعدم مجارة جميع قرارات البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بتخفيض أسعار الفائدة، في توسيع الهامش بين أسعار الفائدة على الدينار الأردني والدولار الأمريكي، والحفاظ على تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج وتخفيف الضغوطات نسبياً على قيمة الدينار.

وفي اليمن تعرض الريال اليمني إلى ضغوطات نتيجة لتعرض الاقتصاد لتداعيات الأزمة، فقد انخفضت الإيرادات النفطية في ضوء انخفاض أسعار النفط العالمية، وكذلك تراجعت إيرادات السياحة وتحويلات العاملين بالخارج، بالإضافة إلى تقلص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتراجع المساعدات والمنح الأجنبية. وبالرغم من تدخل البنك المركزي اليمني الذي قام بضخ حوالي مليار دولار في سوق الصرف خلال عام 2009، إلا أن قيمة الريال انخفضت إلى 207.3 ريال للدولار في نهاية عام 2009، مقابل 200.1 ريال للدولار في نهاية عام 2008، وبلغ متوسط سعر صرف الريال خلال عام 2009 حوالي 202.8 ريال للدولار، مقابل 199.8 ريال للدولار خلال العام السابق.